الأمم المتحدة

TD/B/61/8

Distr.: General
14 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث

تقرير مقدَّم من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يُطلب في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[(١)] (برنامج عمل اسطنبول) وفي ولاية الدوحة[(٢)] أن يواصل الأونكتاد التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وأن يساهم في تنفيذه هذا البرنامج. وموضع التركيز الرئيسي لهذا التقرير هو أنشطة الأونكتاد المنفذة في عام ٢٠١٣؛ غير أن ذلك لا يحول دون الإشارة إلى أنشطة بدأت في عام ٢٠١٢ أو اكتملت في عام ٢٠١٤. وسيقدَّم هذا التقرير لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في الدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية.

(١) الوثيقة A/CONF.219/Rev.1.

(٢) الوثيقة TD/500/Add.1.

(A) GE.14-08328 210814 210814

1408328

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- "الهدف الشامل لبرنامج العمل للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وإتاحة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً"[٣]. وبلغ متوسط معدل النمو في أقل البلدان نمواً ٥,٥ في المائة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أي أقل بنقطتين مئويتين من معدل النمو البالغ ٧ في المائة الذي شهدته هذه البلدان في فترة الازدهار الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨. وهذا الانخفاض في المعدل، الذي يقل كثيراً عن الهدف الوارد في برنامج العمل والبالغ ٧ في المائة سنوياً، يرجع في جزء كبير منه إلى وجود بيئة خارجية أقل مواتاة، وخاصة ضعف طلب البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة على واردات أقل البلدان نمواً. وانخفضت الأسعار الدولية لكثير من السلع الأساسية عن ذروتها التي كانت قد وصلت إليها في عام ٢٠١١، وأثّر ذلك بالسلب على أقل البلدان نمواً المعتمدة على هذه السلع.

٢- ويحجب أداء مجموعة أقل البلدان نمواً الأداء غير المتجانس لآحاد البلدان. فقد زادت معدلات النمو في ١٥ بلداً، مثلاً، عن ٦ في المائة، ولكن هناك ١٠ بلدان حققت معدل نمو أقل من ٣ في المائة. ونظراً إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، فإن نصيب الفرد من النمو في هذه البلدان الأخيرة لم يزد أو كان سالباً. وكان لذلك آثاره الوخيمة على تحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية لهذه البلدان.

٣- وبالإضافة إلى تباطؤ النمو، لا تزال معدلات الاستثمار والادخار في أقل البلدان نمواً غير كافية لتوليد واستدامة النمو الاقتصادي المقترن بالحد من الفقر بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فقد اتسم التمويل الخارجي بالتقلّب أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، استمرت تدفقات التحويلات إلى أقل البلدان نمواً في النمو - فقد زادت من ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تزيد مرة أخرى في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بسبب العدد المتزايد من الأشخاص القادمين من أقل البلدان نمواً بحثاً عن فرص عمل في الخارج. فوفقاً *لتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٢*، زاد عدد المهاجرين من أقل البلدان نمواً من ١٩ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨ مليون شخص في عام ٢٠١٢. وانتقل ثلاثة أرباع هؤلاء إلى بلدان نامية أخرى. ونتيجةً لذلك، فإن ٦٠ في المائة على الأقل من التحويلات إلى أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن تأتي من بلدان نامية أخرى. ولذلك، تؤدي العلاقات فيما بين بلدان الجنوب دوراً بالغ الأهمية في تدفق التحويلات إلى أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي حين لا يزال نصيب أقل البلدان نمواً من التدفقات العالمية أقل من ٢ في المائة، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى أقل البلدان نمواً ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣.

(٣) برنامج عمل اسطنبول، الفقرة ٢٧.

٤- وعلى الرغم من ازدهار النمو الذي حدث في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، لم تستطع أقل البلدان نمواً إحراز أي تقدم في مجال التحول الهيكلي. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً كمجموعة، تراجع نصيب الزراعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، في حين زاد نصيب الصناعة. غير أنه في قطاع الصناعة، عانى نصيب التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي من الركود، في حين زادت الأنشطة غير التصنيعية زيادة مطردة ترجع بصورة رئيسية إلى التعدين. وانخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي في ٣٣ بلداً من مجموعة أقل البلدان نمواً وزاد في ١٤ بلداً من هذه المجموعة، في حين زاد نصيب التصنيع في ١٩ بلداً فقط من أقل البلدان نمواً وتقلص في ٢٥ بلداً من هذه البلدان.

٥- والأداء البطيء الذي شهدته أقل البلدان نمواً في العامين الماضيين من المحتمل أن يستمر دون تغيير في الأجل القصير إلى الأجل المتوسط، بالنظر إلى أن آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مشوبة بأوجه عدم التيقن والمخاطر وأيضاً بالنظر إلى احتمال أن يستمر النمو البطيء على الأقل لغاية عام ٢٠١٥. وحتى إذا لم تتحقق المخاطر المرتبطة بهذا الجانب السلبي، فمن المتوقع أن تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان أقل من النسبة المستهدفة البالغة ٧ في المائة، الأمر الذي يجعل تحديات التحوّل الهيكلي واستحداث فرص العمل والحد من الفقر أكثر صعوبة وتعقيداً.

٦- وأحد الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل اسطنبول هو تمكين "نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠"[(٤)]. وحتى الآن، لم تخرج من فئة أقل البلدان نمواً إلا أربعة بلدان هي: بوتسوانا (١٩٩٤)، والرأس الأخضر (٢٠٠٧)، وملديف (٢٠١١)، وساموا (٢٠١٤). وتم تحديد بلدين آخرين من أقل البلدان نمواً، هما غينيا الاستوائية وفانواتو، للخروج من هذه الفئة في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي. وأوصت لجنة السياسات الإنمائية في عام ٢٠١٢ بخروج توفالو، ولكن لم يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذه التوصية قط، وبذلك ترك مسألة خروج هذا البلد دون بت. وسوف تقوم اللجنة في عام ٢٠١٥ باستعراض حالتي الخروج المحتملتين لأنغولا وكيريباس. كما كشف استعراض عام ٢٠١٢ لقائمة أقل البلدان نمواً عن أن ١٠ بلدان مصنفة في فئة أقل البلدان نمواً تفي بعتبة واحدة من العتبات اللازم الوفاء بها للخروج من هذه الفئة، الأمر الذي يُبرهن على تقدمها نحو التأهل للخروج من هذه الفئة في المستقبل المنظور. وفي بوتان، وجيبوتي، وساو تومي وبرينسيبي، والسودان، وتيمور - ليشتي تتعلق عتبة الخروج الوحيدة هذه بنصيب الفرد من الدخل القومي. بينما تتعلق بالموارد البشرية في ميانمار ونيبال وبالهشاشة الاقتصادية في بنغلاديش، وغينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. والتأهيل الكامل للخروج من فئة أقل البلدان نمواً يعني الوفاء بعتبات الخروج المتصلة بمعيارين على الأقل من المعايير الثلاثة لأقل البلدان نمواً بعد استعراضيْن متتابعيْن يُجريا كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.

(٤) برنامج عمل اسطنبول، الفقرة ٢٨.

أولاً- مساهمة الأونكتاد

٧- تنبع ولاية الأونكتاد المتعلقة بمساعدة أقل البلدان نمواً والمساهمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من الفقرة ١٥٦[٥] من برنامج عمل اسطنبول والفقرة ١٨(ز)[٦] من ولاية الدوحة. ويُنظَّم الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الدول الأعضاء تحت ثلاثة أركان رئيسية للعمل هي:

(أ) البحث وتحليل السياسات؛

(ب) بناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي؛

(ج) التعاون التقني وبناء القدرات.

٨- وتيسيراً للأغراض المرجعية، ستُعرض أنشطة الأونكتاد الداعمة لأقل البلدان نمواً، في بقية هذا التقرير، تحت هذه الأركان الثلاثة.

ألف- البحث وتحليل السياسات

٩- يواصل الأونكتاد إجراء البحوث وتحليل السياسات بشأن أقل البلدان نمواً من خلال عدة تقارير ودراسات، وفي المقام الأول عن طريق منشوره الرئيسي السنوي وهو: *تقرير أقل البلدان نمواً*.

١٠- وقد بُحث في *'تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة'* الكيفية التي يمكن بها لأقل البلدان نمواً أن تُحقّق نمواً يُفضي إلى خلق ما يكفي من فرص العمل الجيدة ويمكّن هذه البلدان من بلوغ أكثر أهدافها إلحاحاً، وهي: الحد من الفقر، وتحقيق النمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة. وتشير النتائج التي خلص إليها التقرير إلى أن أقل البلدان نمواً تواجه تحدياً ديمغرافياً هائلاً نظراً إلى أن العدد الإجمالي لسكانها، الذين تتشكّل نسبة ٦٠ في المائة منهم في الوقت الحالي من الأشخاص الذين يقل عمرهم عن ٢٥ عاماً، يُتوقع أن يتضاعف ليبلغ ١,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. كما يشير التقرير إلى أن سكان أقل البلدان نمواً لا يتزايدون بسرعة فحسب، ولكنهم يتحولون بسرعة أيضاً إلى سكان حضريين. وهذا المزيج من العوامل يجعل من العقد الحالي عقداً بالغ الأهمية لتصحيح حالة التوظيف في أقل البلدان نمواً. ذلك أن خلق فرص العمل هو أمر بالغ الأهمية لأنه أفضل وأكرم طريق للخروج من الفقر. ويطرح التقرير إطاراً

(٥) "وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وذلك ببناء توافق آراء بين الحكومات وخصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل أيضاً من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحوث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً".

(٦) يتعين على الأونكتاد "أن يعزز من تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول".

للسياسات يجعل خلق فرص العمل هدفاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية ويربط الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل بتنمية القدرات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي التقرير بمقترحات لسياسات محددة من أجل استحداث حالة نمو تتسم بوفرة فرص العمل كمنصة انطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

١١- وفي ما يلي بعض منشورات الأونكتاد الأخرى التي ساعدت على زيادة توضيح بعض السياسات التي سُلطت عليها الأضواء في برنامج عمل اسطنبول:

(أ) *'تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص'*، الذي يقدم آراء ثاقبة جديدة بشأن كيفية تعزيز القطاع الخاص بغية دعم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

(ب) *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣*، الذي خُصص لتناول دور سلاسل القيمة العالمية في تشكيل العلاقة بين التجارة والاستثمار. وقد كشف التقرير عن أن البلدان النامية، لأول مرة في التاريخ قد تلقت من التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما تلقته البلدان المتقدمة. فقد زادت التدفقات الداخلة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٢٠ في المائة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ وحققت رقماً قياسياً قدره ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢؛

(ج) *'تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣: التكيُّف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيِّرة'* الذي بحث قيود النمو الذي تقوده الصادرات وكيف ستؤثر تصحيحات الطلب العالمي على البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً؛

(د) *'تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢: التكنولوجيا والابتكار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب'*، الذي يركز على الكيفية التي يمكن بها لبعض البلدان النامية في الجنوب، وبخاصة أقل البلدان نمواً، أن تستفيد من زيادة القدرات التكنولوجية للبلدان النامية الأخرى.

١٢- وفي عام ٢٠١٣، أعد الأونكتاد مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ووضع معايير مرجعية لها، تمشياً مع الطلب الوارد في ولاية الدوحة (الفقرة ٦٥(ه)). وأسفر هذا العمل عن وضع أول مؤشر للقدرة الإنتاجية يتعلق بأقل البلدان نمواً. ونظر مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين في العمل الجاري الذي تقوم به الأمانة والذي حدد ثغرات وقيوداً محلية وأوضح أين تقف أقل البلدان نمواً من حيث بناء قدراتها الإنتاجية فيما يتعلق بالأهداف المتفق عليها، والمعايير المرجعية، والمؤشرات المحددة. وتنعكس في مجالات الأولوية المشمولة بهذا المؤشر نفس مجالات الأولوية الواردة في برنامج العمل، أي: البنية التحتية؛ والطاقة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنمية القطاع الخاص.

١٣- وفي عام ٢٠١٣، نشر الأونكتاد وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) دراسة عن استعراض تنسيق تشريعات التجارة الإلكترونية في بلدان (آسيان). وتقدم هذه

الدراسة تقييماً محدَّثاً للحالة الراهنة للتشريعات في المنطقة، وترسم خريطة الثغرات السائدة، وتحدد التحديات الناشئة، وتطرح توصيات محددة من أجل تعزيز التنسيق في المجالات المختلفة. ويغطي التقرير ثلاثة من أقل البلدان نمواً، هي: كمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار.

١٤- والعمل الذي يقوم به الأونكتاد في مجال البحوث وتحليل السياسات بشأن التحديات المستمرة المتصلة بالتجارة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية إنما يشكّل مجالاً آخر من المجالات التي استفادت منها أقل البلدان نمواً استفادة كبيرة - فمن أصل ٣٢ بلداً نامياً غير ساحلي هناك ١٧ بلداً منها هي من فئة أقل البلدان نمواً. فمنشور الأونكتاد الصادر في ٢٠١٣ بعنوان *'الطريق إلى المحيط' The Way to the Ocean* يتناول المسائل المتعلقة بممرات المرور العابر (العبور) التي تخدم تجارة البلدان النامية غير الساحلية. وتدعو الدراسة إلى إقامة تعاون أكبر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة من أجل تحقيق سيناريو يعود بالفائدة على جميع الأطراف. ويركز التقرير بشدة على أقل البلدان نمواً وعلى ثلاثة ممرات نقل منفصلة في شرق أفريقيا تربط جيبوتي بإثيوبيا، بوروندي ورواندا وأوغندا بكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على التوالي.

باء- بناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي لأقل البلدان نمواً

١٥- قدم الأونكتاد دعماً في مجالي الاستشارات وبناء القدرات إلى المفاوضين وواضعي السياسات في مجال التجارة العاملين في جنيف والقادمين من العواصم من فرادى أقل البلدان نمواً ومن مجموعة أقل البلدان نمواً. وعزز هذا الدعم من قدرة هؤلاء على الاستعداد للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية، وعلى المشاركة فيها، بما في ذلك مفاوضات جولة الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات بين الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقدم الأونكتاد تحليلاً وتقييمات للانعكاسات الإنمائية للمسائل التقنية المختلفة المتصلة بمنظمة التجارة العالمية وساهم في تنظيم أحداث مختلفة بشأن جدول أعمال التجارة المتعددة الأطراف تناولت أقل البلدان نمواً وشواغلها الإنمائية.

١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظم الأونكتاد اجتماعاً لفريق خبراء مخصص معني بأقل البلدان نمواً تحضيراً للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي، بإندونيسيا. وكان الهدف من الاجتماع هو إتاحة منبر يمكن في رحابه للخبراء والمشاركين من أقل البلدان نمواً أن يلتقوا لتبادل الآراء والشواغل وتعزيز المقترح المشترك المتعلق بأقل البلدان نمواً في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الوزاري. وأسهم ذلك في زيادة الاستعداد وفي المشاركة المستنيرة في المفاوضات. وشارك الأونكتاد في الحدث وقدم دعماً كبيراً إلى

اللقاءات الوزارية والأحداث الرفيعة المستوى للتجمعات الإقليمية التي شاركت فيها أقل البلدان نمواً.

١٧- وواصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً بعد المفاوضات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع هولندا التي قدمت مساعدة مالية، اجتماعاً لفريق من الخبراء لمناقشة كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالقرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً. كما شارك الأونكتاد في اجتماع بشأن منظمة التجارة العالمية وجدول أعمال ما بعد بالي بخصوص أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة عقد في دكا في أيار/مايو ٢٠١٤. وحدد الاجتماع المسائل ذات الأولوية لهذه البلدان في برنامج عمل ما بعد بالي.

جيم- التعاون التقني وبناء القدرات

١٨- في عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد تقديم برامجه المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات دعماً للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وبعد وصف للأنشطة المصمَّمة لدعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، يُعرض أدناه موجز للأنشطة وفقاً لمجالات الأولوية في برنامج العمل[٧].

الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

١٩- عملاً بالفقرة ٢٨ والأحكام الأخرى ذات الصلة في برنامج العمل، أطلق الأونكتاد حملة توعية حول الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وبناء على طلب الحكومات، قدم الأونكتاد في عام ٢٠١٣ خدمات استشارية ونظم حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات بشأن التأهيل للخروج من هذه الفئة إلى خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً، هي: أنغولا، وتوفالو، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وفانواتو، وكمبوديا. واستفادت أنغولا وكمبوديا من حلقات عمل وطنية شارك فيها وزراء ومسؤولون حكوميون كبار آخرون. وبحثت حلقة العمل التي نُظمت في أنغولا (تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣) الآفاق والفرص والتحديات التي تنتظر هذا البلد في معرض استيفاء معايير الخروج الحالية. وركزت حلقة العمل التي نظمت في كمبوديا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) على سياسات واستراتيجيات خروج كمبوديا بشكل مستدام من فئة أقل البلدان نمواً. ونظم الأونكتاد عدة أنشطة لنشر المعلومات عن دور القدرات الإنتاجية في التنمية المحلية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك حلقة عمل على المستوى القطري في أنغولا في أيار/مايو ٢٠١٣.

(٧) المجالات الثمانية ذات الأولوية هي: القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية؛ والحكم الرشيد على جميع المستويات.

١- القدرة الإنتاجية

البنية التحتية - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٢٠- تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جزءاً مهماً من البنية التحتية. وتواصل أقل البلدان نمواً الاستفادة من أعمال الأونكتاد الواسعة النطاق والمتنوعة بشأن هذه التكنولوجيات. وتغطي المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في هذا المجال في عام ٢٠١٣ مجالات مثل الإحصاءات، والإصلاحات القانونية، وتنظيم الأعمال.

٢١- ولا بد لواضعي السياسات من الحصول على الإحصاءات الموثوقة من أجل تصميم سياساتهم، وتنفيذها، وتقييمها. ومع وضع ذلك في الاعتبار، نظم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً تدريبياً إقليمياً بشأن إحصاءات اقتصاد المعلومات من أجل البلدان الناطقة بالبرتغالية وذلك في موزامبيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وشارك في البرنامج موظفون من أجهزة الإحصاءات الوطنية في خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً، هي: أنغولا، وتيمور - ليشتي، وساو تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق.

٢٢- وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، جرت الموافقة على تنفيذ إطار قوانين الفضاء الإلكتروني لجماعة شرق أفريقيا (المرحلة الثانية). وتحرز البلدان الشريكة، بما فيها أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا تقدماً في تنفيذ هذا الإطار. وتتزايد أهمية إنفاذ قوانين الفضاء الإلكتروني مع اتجاه الجماعة نحو زيادة استخدام تطبيقات وخدمات الحكومة الإلكترونية.

٢٣- وأُطلق مشروع جديد للتدريب من أجل التجارة[٨] (TrainForTrade) بشأن التنسيق الإقليمي للتجارة الإلكترونية، ويستهدف البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[٩]. وكان أول نشاط في هذا المشروع هو تقديم دورة تدريبية بنظام التعلم عن بعد بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية.

٢٤- ونظم الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حلقة دراسية بشأن الحوسبة السحابية والحكومة الإلكترونية. وتقاسم نحو ٢٠ مشاركاً من ٩ بلدان[١٠] تجاربهم وشواغلهم المتعلقة بتطوير الخدمات السحابية، وبخاصة أمن المعلومات.

٢٥- واشتمل مشروع أعده الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية للنهوض بتنظيم المرأة للمشاريع وبتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على تنقيح إطار منظمة العمل الدولية لتقييم السياسات المتعلقة بتنمية قيام المرأة بتنظيم المشاريع لكي يُدمج فيها البعد المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. واشتمل المشروع على نشاط البحث والتحليل، ومناقشات أجراها

(٨) برنامج يُسهم في نشر المعرفة وتنمية المهارات والقدرات المتعلقة بالتجارة الدولية.

(٩) تشمل أقل البلدان نمواً التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، والنيجر.

(١٠) إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وغامبيا، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق.

فريق تركيز مع نساء منظمات لمشاريع ودورة تدريبية للقائمين بالتقييم بشأن تنظيم المرأة للمشاريع وبشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الرامية إلى تقييم تنمية تنظيم المرأة للمشاريع في شرق أفريقيا. كما جرى اختبار الإطار المنقَّح لمنظمة العمل الدولية في ثلاثة بلدان أفريقية، منها اثنان من أقل الدول نمواً، هما: أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة.

الطاقة

٢٦- قدم الأونكتاد مساعدة لبحث فرص استخدام الوقود الأحيائي والطاقة المتجددة لزيادة أمن الطاقة المقترن بانبعاثات منخفضة من الكربون في أقل البلدان نمواً. وشارك فريق من الباحثين الأفارقة في حلقة عمل نظمها الأونكتاد والأمانة السويدية لعلوم النظم البيئية للأرض في السويد في أيار/مايو ٢٠١٣. وشارك باحثون من زامبيا، وموزامبيق، وملاوي، وجمهورية تترانيا المتحدة في عدد من الزيارات إلى المواقع، وتبادلوا الدروس المستفادة، واشتركوا في مناقشات مع مؤسسات معنية بوضع السياسات مثل الوكالة السويدية للطاقة وشركات القطاع الخاص العاملة في مجال تطوير الطاقة الأحيائية الصلبة والسائلة والغازية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٧- يواصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في العمل المتصل بالتكنولوجيا والابتكار، وبخاصة من خلال استعراضه لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي يركز على السياسات. وخلال عام ٢٠١٣، ركز الأونكتاد على دعم تنفيذ توصيات الاستعراضات المضطلع بها في الأعوام السابقة، مثلاً في ليسوتو، حيث جرى تنفيذ عدد من الهياكل والخدمات الموصى بها.

٢٨- وقدم الأونكتاد أيضاً إسهامات بشأن المبادئ التي ينبغي أن توجّه تشغيل مصرف التكنولوجيا[(١١)] لصالح أقل البلدان نمواً، وهو أحد نواتج برنامج عمل اسطنبول. وتغطي هذه المبادئ عوامل مثل المهام المحتملة للمصرف المقترح باعتباره آلية داعمة للابتكار في أقل البلدان نمواً؛ واحتلال أقل البلدان نمواً لزمام الأمور في تشغيل المصرف؛ والحاجة إلى أن تكون الموارد المضافة جديدة؛ وأهمية ضمان البحث عن التكنولوجيا واكتسابها فعلاً، بما في ذلك تمويل الشركات للأنشطة الابتكارية؛ وتوفير آليات إقامة شبكات من أجل الابتكار.

تنمية القطاع الخاص

٢٩- توجد لدى الأونكتاد عدة برامج لحفز تنظيم المشاريع. ويزود إطار سياسات تنظيم المشاريع واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً بمجموعة أدوات لصياغة ورصد وتقييم السياسات الوطنية المتعلقة بتنظيم المشاريع. وبناء على طلبات مقدمة من غامبيا وجزر سليمان، قدّم الأونكتاد الدعم وتوجيهات التنفيذ بشأن هذا الإطار.

(١١) برنامج عمل اسطنبول، الفقرة ٥٢.

٣٠- وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قدم الأونكتاد مساعدة إلى ثمانية من مراكز برنامج تطوير تنظيم المشاريع (إمبريتيك: Empretec) في أقل البلدان نمواً وذلك بتقديم خدمات استشارية، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن سياسات روابط نشاط الأعمال، وتقديم تدريب إلى منظّمي/أصحاب المشاريع وإلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقديم الدعم إلى الشبكات والمبادرات الإقليمية. وفي عام ٢٠١٣، استفادت موزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا وزامبيا، مثلاً، من البرنامج. وفي أوغندا، شهدت مؤسسات الأعمال الصغيرة تحسناً كبيراً نتيجة برنامج روابط الأعمال. فزادت العمالة بنسبة ١٢٥ في المائة وارتفعت الدخول بنسبة ١٤٤ في المائة في الشركات التي استفادت من البرنامج. كما أن مركز الاستثمار التترانى، وهو الشريك المنفذ للبرنامج في البلد، قد نفذ مشاريع جديدة مستهدفة لبناء القدرات من أجل الموردين المختارين في قطاع السياحة، بينما واصل عمله في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية والتعدين.

٣١- ولإطلاق عنان الإمكانات التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر الناشئ في زامبيا من حيث استحداث فرص عمل ما فتئ الأونكتاد يعمل مع عدة وكالات لإنشاء سلسلة قيمة من أجل السلع والخدمات اللازمة لنشاط بناء المراعي للبيئة، من الإنتاج المحلي لمواد بناء مراعية للبيئة إلى تصميم للمباني يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة. وأحد أمثلة ذلك هو برنامج فرص العمل المراعية للبيئة في زامبيا، الذي يحصل على مساعدة تقنية من اتحاد يضم وكالات تابعة للأمم المتحدة. ونظم الأونكتاد حلقتي عمل وأصدر تقريراً بعنوان "دعم روابط الأعمال بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في صناعة تشييد المباني في زامبيا"، يحدد فرص إقامة روابط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية في سلاسل القيمة في قطاع التشييد.

٣٢- وقد يسَّر مركز إمبريتيك في غانا عملية تبادل أفضل الممارسات في مجال تنظيم المشاريع في ليبريا وجنوب السودان. وقُدم الدعم أيضاً إلى مراكز إمبريتيك لتمكينها من المشاركة في أحداث عالمية وبالتالي تيسير تبادل أفضل الممارسات فيما بين أقل البلدان نمواً في مجال تنظيم المشاريع.

٣٣- وقد استفاد عدد من أقل البلدان نمواً من الدعم المقدم من الأونكتاد والذي يهدف إلى المساعدة في دعم بيئة أعمال تتسم بالاستقرار والشفافية. وبصفة خاصة، قُدم دعم في مجالي المحاسبة والإبلاغ وكذلك في تناول القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحكم. واشترك مشاركون من ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً في الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، ومشاركون من ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في الدورة الثلاثين.

٣٤- ونفذ الأونكتاد مشروعين بشأن دعم سلاسل القيمة الإقليمية في صناعات التجهيز الزراعي. وكان الهدف من المشروعين هو دعم الإقليمية الإنمائية في جنوب آسيا وأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى عن طريق تحديد وتشجيع سلاسل القيمة الإقليمية المحتملة. وتضمن

المشروع الأول إجراء بحوث بشأن صناعات الجلود، وصناعات التجهيز الزراعي، والمنسوجات والملابس في جنوب آسيا. وتناول المشروع الثاني مسألة تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وحدد المجال لسلاسل قيمة إقليمية محتملة في صناعات الجلود الأفريقية. وتتيح صناعة الجلود والمنتجات الجلدية الفرصة لزيادة التجارة من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وتزيد من قيمة صادرات المنطقة. وحددت الدراسة ثلاث كتل تجارية دون إقليمية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لديها إمكانية تشكيل سلاسل قيمة إقليمية في مجال صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، وهي: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس)، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي. وقد أسهمت هذه الكتل معاً بنحو ٩٨ في المائة من الصادرات و٩٩ في المائة من الواردات من الجلود والمنتجات الجلدية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٢- الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٥- قام الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، على نحو مشترك، بوضع مجموعة من المبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل العيش والموارد. وأُجري اختبار ميداني لهذه المبادئ في عام ٢٠١٣ في إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبريا، وزامبيا، وكمبوديا، وموزامبيق. وبدأ إدماج مجموعة المبادئ في سياسات الاستثمار الوطنية والإقليمية.

٣٦- وواصل الأونكتاد دعم تنفيذ أنشطة تنمية الزراعة العضوية في بلدين من أقل البلدان نمواً، هما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأوغندا. وساعدت الأنشطة المضطلع بها في البلد الأول أصحاب الزراعات العضوية على تحسين تقنياتهم وربطهم بسلاسل الفنادق من أجل بيع منتجاتهم. ويُنفذ المشروع في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وقدم الأونكتاد، من خلال شركاء محليين، نواتج محددة مثل بناء القدرات من أجل مجموعة منتجي لوانغ برابانغ بشأن نظام الضمانات التشاركية وبرنامج حاضنات لمشاريع المنتجات العضوية. وفي أوغندا، واصل الأونكتاد دعم تنفيذ أنشطة تنمية الزراعة العضوية، بما في ذلك إعداد خطة تنفيذ يمكن أن تضع سياسة الزراعة العضوية موضع التنفيذ. ومشروع سياسة الزراعة العضوية واستراتيجية التنفيذ المتصلة به معروضان على الحكومة من أجل الموافقة عليهما وتنفيذهما.

٣- التجارة

٣٧- من خلال الإطار المتكامل المعزَّز وتمشياً مع الفقرة ٦٥ من برنامج عمل اسطنبول، كثف الأونكتاد مشاركته في البرنامج أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبناءً على طلب غامبيا والسنغال، اضطلع الأونكتاد بالدور القيادي في تحديث دراساتيهما التشخيصيتين للتكامل التجاري. وهذه الدراسات هي حجر الزاوية للإطار المتكامل المعزز من حيث إدماج التجارة

وتعميمها في خطة التنمية الوطنية للبلد. والهدف الرئيسي من إجراء التحديث هو تحديد القيود التي تعوق إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعميم قضايا التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية. وتعد سياسات البلد والدراسات التشخيصية للتكامل التجاري أساساً لكل مشاريع التعاون التقني اللاحقة التي تستخدم الإطار المتكامل المعزز.

٣٨- وأتم الأونكتاد تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لكل من غامبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والسنغال في تموز/يوليه ٢٠١٣، وأتم دراسة السنغال في فترة قياسية بلغت تسعة أشهر. ويقدم الأونكتاد الآن الدعم إلى البلديْن في مرحلة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المحددة في مصفوفة عمل الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري. وفي السنغال، ساعد الأونكتاد الحكومة كذلك في إعداد مشروع من مشاريع المستوى ٢ يتعلق بتحويل الفواكه وتسويقها في كازامانس، وعَقَد حلقة عمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٩- وطلبت إثيوبيا، وجيبوتي، ومالي، وموزامبيق، والنيجر أيضاً إلى الأونكتاد أن يقود عملية تحديث للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري المتعلقة ببلدانهم. واضُطلع بعمل تحليلي وبعدة بعثات استشارية في عام ٢٠١٣. وقدم الأونكتاد أيضاً الدعم إلى حكومات بنن، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن صياغة مشاريع من المستوى ٢.

٤٠- وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، دعم الأونكتاد جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى صياغة وتنفيذ إطار شامل للسياسة التجارية واستراتيجيات لمواجهة التحديات الاقتصادية لفترة ما بعد الأزمة مواجهة أفضل. ومن خلال المشروع الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية والمعنون "تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً على إعداد وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر"، يقدم الأونكتاد مساعدة إلى ستة من أقل البلدان نمواً في صياغة سياساتها التجارية[١٢]. والهدف من المشروع هو تعزيز قدرة واضعي السياسات على تقييم الخيارات التجارية وفهم آثار الاستراتيجيات التجارية فهماً كاملاً.

٤١- وفي السنغال، أجرى الأونكتاد دراسة وطنية عن التجارة والتخطيط والحد من الفقر فنُظمت أيضاً حلقة عمل وطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونظم الأونكتاد، في شراكة مع حكومة إثيوبيا، حلقة عمل وطنية بشأن تعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وخلال هذه الحلقة، ناقش أكثر من ٦٠ مشاركاً الإطار الوطني للسياسة التجارية واستراتيجيات التجارة، وقدموا تقييماً متعمقاً للمعوقات الاقتصادية والمؤسسية التي تواجه البلد في جهوده الرامية إلى جعل التجارة محركاً للنمو وللحد من الفقر. وبالمثل، نظم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ حلقة عمل بشأن تعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية في ليسوتو أتاحت المناسبة لإجراء عملية تشاورية وطنية لترجمة الأهداف المتعلقة بالتجارة إلى مساعدة تقنية ملموسة.

(١٢) هذه البلدان هي: إثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، وكيريباس، وليسوتو، وميانمار.

٤٢- وضمن تدابير أخرى، قدم الأونكتاد مساعدة إلى أنغولا لوضع إطار سياسات موجه نحو التنمية سيكون من شأنه توعية الحكومة والأوساط التجارية بمساهمة التجارة في النمو الاقتصادي والتنمية وصياغة سياسة تجارية شاملة في إطار استراتيجية التنمية الأوسع نطاقاً بغية تسخير إمكانات التجارة بشكل أفضل.

٤٣- واستجابةً لطلب ورد من حكومة جزر القمر، أعد الأونكتاد، في إطار شراكة مع موظفي الحكومة، استراتيجية وطنية للتجارة والتنمية أُطلقت في حلقة دراسية وطنية لأصحاب المصلحة عُقدت في موروني في آذار/مارس ٢٠١٣. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو التحقّق من الاستراتيجية وتعزيز القدرات المحلية في مجال الإحصاءات المتعلقة بالمفاهيم والنماذج الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة. وأقرّ مجلس الوزراء خاطرة طريق تحتوي على مجموعة مختارة من التوصيات المستخلصة من الاستراتيجية ووافق عليها في وقت لاحق.

٤٤- وفيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ما زال الأونكتاد يقدم مساعدة تقنية في مجال العمليات السابقة على الانضمام إلى المنظمة واللاحقة له وذلك منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٩٥. ويساعد برنامج الأونكتاد البلدان على اعتماد سياسات تجارية موجهة نحو التنمية وعلى إجراء إصلاحات تنظيمية ومؤسسية وتنفيذها. وفي عام ٢٠١٣، استفادت إثيوبيا، وجزر القمر، وليبريا، واليمن من هذا الدعم الذي مكّنها من أن تكون مستعدة بشكل أفضل للمشاركة بشكل كامل في المفاوضات ولتنفيذ الاستراتيجيات والتغييرات المؤسسية والتنظيمية اللازمة للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

٤٥- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ، ما فتئ الأونكتاد يقدم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٦ أثناء المفاوضات المتعلقة بتنفيذ أعضاء منظمة التجارة العالمية لالتزاماتهم المتعلقة بوصول المنتجات إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص وقواعد المنشأ المتصلة بذلك. وطوال عام ٢٠١٣، قدم الأونكتاد مشورة وإسهامات تقنية بشأن مقترحات أقل البلدان نمواً المتعلقة بقواعد المنشأ التفضيلية في إطار مبادرة وصول المنتجات إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص. وعُقدت سلسلة من جلسات الإحاطة الإعلامية مع منسق منظمة التجارة العالمية لشؤون أقل البلدان نمواً ومجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية. وأسهم هذا العمل في القرار الوزاري للمنظمة بشأن قواعد المنشأ التفضيلية الخاصة بهذه البلدان والمدرجة في حزمة أقل البلدان نمواً المتفاوض عليها.

٤٦- وقدم الأونكتاد مشورة سياساتية ومساعدة تقنية بشأن قواعد المنشأ من أجل الاستفادة بشكل أفضل من الأفضليات التجارية التي تمنحها البلدان المانحة لهذه الأفضليات، ولا سيما تلك التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة 'كل شيء ما عدا الأسلحة'. وقدم الأونكتاد، مثلاً، مشورة سياساتية في مجال قواعد المنشأ إلى كمبوديا. ونوقش مشروع النص الذي قدمه الأونكتاد بشأن قواعد المنشأ غير التفضيلية في جلسة عمل عقدت في بنوم بِن.

٤٧- ويوجد مشروع للأونكتاد بشأن الوصول إلى الأسواق وقوانين التجارة من أجل أقل البلدان نمواً يساعد على زيادة الاستفادة من مبادرات الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نمواً. ويدعم المشروع جهود المجتمعات المحلية الريفية الرامية إلى تحسين استخدام المؤشرات الجغرافية وزيادة صادراتها وقدرتها على الإمداد بالمنتجات التقليدية. كما يوسع المشروع نطاق الأنشطة لتتجاوز مجرد الوصول إلى الأسواق. وفي عام ٢٠١٣، استفادت السنغال وموزامبيق وبوتان من هذه المساعدة. ويدعم الأونكتاد أيضاً المجتمعات المحلية الريفية في أقل البلدان نمواً بغية تحسين الفرص التي يتيحها الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية.

٤٨- وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف، أعد الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج العلامات التجارية للجنوب الأفريقي، سلسلة شاملة من وحدات التفاوض التدريبية بغية تدريب المفاوضين العاملين على إعداد النص التفاوضي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف. وتغطي هذه الوحدات التدريبية اتفاقات التجارة الحرة، والتعريفات الجمركية، وقواعد المنشأ، ومكافحة الإغراق، والإعانات، والضمانات، وتسوية المنازعات. ونظم الأونكتاد هو وبرنامج العلامات التجارية للجنوب الأفريقي حلقات عمل لتدريب المدرِّبين بالإضافة إلى حلقات عمل وطنية. وفي عام ٢٠١٣، أسفر هذا التعاون عن تنظيم ست دورات في منطقتي الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا، تلقى فيها ١٥٠ مفاوضاً تجارياً من ٢٢ بلداً من البلدان المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف التدريب في مجالات تحرير التعريفات الجمركية، وقواعد المنشأ، وصياغة اتفاقات التجارة الحرة.

٤٩- وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، يقدم الأونكتاد استعراضات لسياسات الخدمات من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على الحصول على أقصى فوائد من قطاع الخدمات. وتُمكّن استعراضات السياسات هذه أقل البلدان نمواً من أن تعي إسهام الخدمات وتجارة الخدمات في إمكاناتها الإنمائية وتساعد في إعداد أفضل مزيج من السياسات المناسبة لدعم تطوير قطاعات تنافسية في مجال الخدمات. وتشتمل استعراضات سياسات الخدمات على عمليات تقييم للخدمات، في بلدان أو قطاعات محددة، تفحص أطر السياسات والأطر التنظيمية والآثار المحتملة لتحرير التجارة. وقد أتم الأونكتاد هذه الاستعراضات في أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً، وهي أوغندا، ورواندا، وليسوتو، وبنغلاديش.

٥٠- ونفذ الأونكتاد أنشطة تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لأقل البلدان نمواً في مجال سياسات التجارة والمفاوضات التجارية ذات الصلة بالخدمات. كما نظم وساهم في الاجتماعات الإقليمية التي عُقدت في أفريقيا بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بالخدمات (إثيوبيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

٥١- والسياحة هي أحد العوامل المهمة التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في كثير من أقل البلدان نمواً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد الأونكتاد اجتماع خبراء مخصصاً بشأن الصلة بين السياحة والاقتصاد المبدع، ودعا بلدين من أقل البلدان نمواً، هما إثيوبيا ومدغشقر إلى تقاسم خبراتهما وتبادل دروسهما المستفادة في مجال السياسات. وأتاح هذا الاجتماع الفرصة للبلدان لتحديد المساعدات التقنية المحددة التي تناسب احتياجاتها خصيصاً. وجرى تنظيم الاجتماعين بالتعاون مع اللجنة التوجيهية المعنية بتسخير السياحة لأغراض التنمية.

٥٢- وعقب توقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظم برنامج التدريب من أجل التجارة (TrainForTrade) ستة أنشطة لتنمية القدرات في إطار مشروع النهوض بمؤسسات الأعمال المستدامة الذي ينفذه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغولا. ونُظمت ثلاث حلقات عمل بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية المحلية، شارك فيها أكثر من ٧٥ شخصاً من أصحاب المصلحة المحليين. وعُقدت حلقتا عمل تقنيتان بشأن إدارة مشاريع السياحة المستدامة من أجل تدريب ممثلين عن القطاع العام ودوائر الأعمال والمجتمع المدني.

تيسير التجارة وتحديث الجمارك

٥٣- في عام ٢٠١٣، استفاد ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وهو أكبر برنامج للمساعدة التقنية لدى الأونكتاد. وهو يُمكّن البلدان من زيادة الإيرادات المحصلة من الجمارك، فضلاً عن تقليل وقت وتكلفة التخليص الجمركي. ويسّر هذا البرنامج التجارة الدولية عن طريق الإسهام في تحديث العمليات الجمركية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ويساعد على استحداث ثقافة إدارية جديدة وإقامة علاقات أوثق مع الأوساط التجارية. فتسريع وتبسيط عملية التخليص الجمركي على السلع المتاجر بها هما أمران يعزّزان القدرة التنافسية للمستوردين والمصدرين. وبالإضافة إلى ذلك، يقيم برنامج 'أسيكودا' شراكات مستدامة مع البلدان المستفيدة والمنظمات الدولية والإقليمية ويتعاون معها.

٥٤- وتمكين أقل البلدان نمواً من تسخير إمكانات التجارة لأغراض التنمية يتوقف على اعتماد سياسات فعالة لتيسير التجارة. وفي عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد أعماله بشأن إعداد خطط وطنية لتنفيذ تيسير التجارة، بما في ذلك الانتهاء من إعداد دراسات وطنية في أنغولا وتشاد. كما نظم الأونكتاد حلقات عمل إقليمية بشأن إعداد المشاريع ووضْع برامج بشأن تيسير التجارة الإقليمية في بنن ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٥٥- وينفذ الأونكتاد المشروع الذي تقوده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد نفسه بشأن بناء قدرات السلطات الرقابية وشركات النقل من أجل تحسين كفاءة النقل العابر للحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الممر الأوسط لشرق أفريقيا. وفي هذا الصدد، تعاون وكلاء تنمية المجموعات على الصعيد الوطني في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وبوروندي مع وكالة تيسير النقل العابر في الممر الأوسط من أجل استخدام مجموعة أدوات تيسير النقل على الصعيد القطري.

٥٦- وفي أفغانستان، يجري في الوقت الراهن تنفيذ المكون المتعلق بتيسير التجارة من مشروع تحديث الجمارك وتيسير التجارة في حالات الطوارئ. وفي مجال المرور العابر، ركزت المساعدة المقدمة من الأونكتاد على دعم المفاوضات بين أفغانستان وباكستان بشأن اتفاق التجارة العابرة بين البلدين وبروتوكولاتها. وجرى تشغيل نظام آلي عالمي جديد للبيانات الجمركية قائم على الإنترنت ومركزي في أفغانستان. وجرى تفعيل عمليات تبادل البيانات بين النظم العالمية للبرنامج الآلي للبيانات الجمركية بين البلدين في أوائل عام ٢٠١٤، وسمحت التحسينات التي أدخلت على البيئة التنظيمية بتنفيذ إجراءات المرور العابر الدولي عند عدة نقاط حدودية أفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الأونكتاد في عام ٢٠١٣ مشروعاً مع المؤسسة الإثيوبية للشحن والخدمات اللوجستية من أجل تحسين عملياتها.

٥٧- ويعمل برنامج الأونكتاد للتدريب في مجال الموانئ مع أوساط الموانئ في البلدان النامية من أجل تعزيز معارف ومهارات مديري الموانئ وبالتالي تحسين كفاءة الموانئ وإنتاجيتها وتجارتها. وفي عام ٢٠١٣، كان البرنامج يعمل في أقل البلدان نمواً التالية: بنن، وتوغو، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، والسنغال، وغينيا.

٤- السلع الأساسية

٥٨- أصدر الأونكتاد في عام ٢٠١٢ دراسة معنونة *"التمكين للخروج من فئة أقل البلدان نمواً: تعزيز دور السلع الأساسية وتحسين الإنتاجية الزراعية"* *"Enabling the Graduation of LDCs: Enhancing the Role of Commodities and Improving Agricultural Productivity"*. ويحتوي هذا المنشور على استعراضات وتقييمات قطاعية للتجارب الناجحة والتجارب الأقل نجاحاً في مجال صادرات السلع الأساسية والصادرات غير التقليدية، وبخاصة المنتجات البستانية. وشملت دراسات الحالات الإفرادية: إثيوبيا، وبنن، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وكمبوديا، ومالي، ونيبال.

٥٩- وعلاوة على ذلك، ينفذ الأونكتاد في الوقت الراهن مشروعاً لبناء قدرات قطاع الأسماك في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً بغية تحديث وتنويع صادراتها من الأسماك. ونظراً إلى أن الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك هي من أهم المنتجات السلعية الدينامية في أقل البلدان نمواً، فإن المشروع يهدف إلى بناء القدرة المؤسسية لأصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً على رفع مستوى صادراتها من الأسماك وتنويع هذه الصادرات وزيادة إيراداتها من التصدير، بما في ذلك عن طريق تحسين المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية.

٥- التنمية البشرية والاجتماعية

رأس المال البشري - بناء القدرات عن طريق التدريب

٦٠- واصل المعهد الافتراضي التابع للأونكتاد تعزيز التعليم والبحث المتصلين بالتجارة والتنمية في ١٦ جامعة ومركزاً للبحوث في ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بدعم التعليم المقدم إلى الجامعات في أقل البلدان نمواً، قدَّم المعهد مشورة متعلقة بالمناهج التعليمية لدرجة الماجستير في مجال التجارة والتنمية والعلاقات الدولية في الجامعة المفتوحة في زامبيا التي قبلت أول دفعة من الطلاب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما نشر المعهد وحدة تدريسية عن تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، وقدم الدعم إلى شخص أكاديمي من جامعة أديس أبابا من أجل إعداد وحدة تدريسية عن سياسات الاستثمار الأجنبي.

٦١- ونظم المعهد الافتراضي أربع حلقات عمل وطنية بشأن التنمية المهنية (ثلاث منها عن تحليل سياسات التجارة وواحدة عن إدارة قطاع الصناعات الاستخراجية) لما مجموعه ١٢٣ دارساً أكاديمياً من بنغلاديش، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتم قبول أكاديميْن اثنيْن من أقل البلدان نمواً في برنامج الزمالات الدراسية التي يقدمها المعهد الافتراضي في جنيف لمواصلة إعداد رسائلهما البحثية. واستفاد أكاديميون من بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الإشراف المضطلع به عن طريق الإنترنت والإشراف الشخصي المباشر في إعداد ورقات عن التجارة والفقر.

٦٢- وتستهدف دورة الأونكتاد الدراسية المتعلقة بالقضايا الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي واضعي سياسات وأكاديميين من أقل البلدان نمواً يعملون في مراكز بحوث حكومية من أجل تحسين وعيهم ومعارفهم ومهاراتهم حتى يمكنهم مواجهة التحديات في مجالات التجارة الدولية، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا. واستفاد من هذه الدورة الدراسية منذ بدايتها في عام ٢٠٠١ أكثر من ١٤٧ شخصاً من واضعي السياسات من ٣٩ بلداً من أقل البلدان نمواً.

٦٣- ويتولّى الأونكتاد بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تنفيذ مشروع لوضع إطار إحصائي بشأن التجارة الدولية في الخدمات. وسبعة[١٣] من أعضاء الاتحاد الثمانية هم من أقل البلدان نمواً. وسيُنشئ المشروع آلية منسقة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها؛ ويدعم بناء القدرات الإحصائية؛ وينشئ قاعدة بيانات إلكترونية؛ وينظم تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء.

(١٣) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا - بيساو، ومالي، والنيجر.

المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة

٦٤- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ الأونكتاد سلسلة من الأنشطة تركز على المساواة بين الجنسين والقضايا الاقتصادية. وأجرى بحوثاً وتحليلات بشأن انعكاسات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية على المساواة بين الجنسين وذلك في ليسوتو، وأنغولا، وغامبيا، ورواندا. وتتبّعت الدراسات دور النساء في الاقتصاد وقامت بقياس التأثير الذي قد تتركه التجارة والسياسات التجارية عليهن بوصفهن منتجات ومستهلِكات وعلى جوانب أخرى من حياتهن. وتجري متابعة العمل التحليلي المتعلق بالتجارة والمساواة بين الجنسين بتنظيم حلقات عمل وطنية تناقش النتائج وتقدّم توصيات بشأن تغيير السياسات.

٦٥- ونُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ دراسة الحالة الإفرادية القُطرية المعنونة *'من يستفيد من تحرير التجارة في أنغولا؟ منظور جنساني' Who is Benefiting from Trade Liberalization in Angola? A Gender Perspective*. وعُقدت حلقة عمل وطنية في أنغولا لعرض نتائج وتوصيات الدراسة القطرية بهدف إبلاغ واضعي السياسات على المستوى المحلي بها وتعريف أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بالمنهجيات المستخدمة.

٦٦- وأُرسلت بعثة لتقصي الحقائق إلى رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لجمع معلومات "من الحياة الحقيقية" لإتمام إعداد دراسة الحالة الإفرادية القُطرية المتعلقة برواندا ومناقشة النتائج الأولية للعمل البحثي مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

٦٧- ويقوم الأونكتاد أيضاً بإعداد حزمة تدريسية بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين تتضمن المكونات الرئيسية التالية:

(أ) مجموعة من عروض الوسائط المتعددة؛

(ب) دليل يتألف من مجلديْن، تم الانتهاء من إعداد مسودته الأولى؛

(ج) دورة دراسية على الإنترنت بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين؛

(د) تنظيم حلقة عمل إقليمية من أجل الباحثين من أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛

(هـ) مشاريع بحوث تخضع للإشراف ترمي إلى تيسير تطبيق المعارف المتعلقة بالتجارة والمساواة بين الجنسين على الواقع المحدد في البلدان.

٦- الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة: التجارة في سياق آلية التنمية النظيفة

٦٨- قام الأونكتاد، بوصفه أحد الشركاء المنفذين لإطار نيروبي[١٤]، بدعم تنظيم المنتدى الأفريقي الخامس للكربون الذي عُقد في أبيدجان في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأسهم الأونكتاد

(١٤) أنشئ المنتدى لرفع مستوى مشاركة البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو.

في الجلسة التي تتناول الصلات الحالية والمستقبلية بين الطاقة الأحيائية والتجارة العالمية للوقود الأحيائي والتنمية البشرية في أفريقيا. وساعد الأونكتاد على زيادة الوعي بفرص تطوير وتسويق الوقود الأحيائي كجزء من استراتيجيات التنويع القائمة المزج بين أنواع الطاقة.

٧- تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات

٦٩- يتناول هذا المجال ذو الأولوية المعوقات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال الموارد المالية وذلك في سياق جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٧٠- تستفيد أقل البلدان نمواً من برنامج استعراض سياسات الاستثمار. ومن ٣٦ استعراضاً لسياسات الاستثمار أُنجزت حتى الآن، كان ١٥ استعراضاً فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، نشر الأونكتاد استعراضات بنغلاديش، وجيبوتي، وموزامبيق. كما قدم الأونكتاد إلى ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً مساعدة تقنية لدعم تنفيذ توصيات استعراضات سياسات الاستثمار[١٥]. وأدت هذه المساعدة إلى إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار في بوروندي، وإنشاء المجلس الرئاسي للاستثمار في بوركينا فاسو، واعتماد برنامج لجذب المهارات ونشرها في رواندا، وتقديم المساعدة بشأن تنفيذ موقع شبكي جامع متكامل للاستثمار لجمهورية تترانيا المتحدة.

٧١- وفي عام ٢٠١٣، شاركت أقل البلدان نمواً في عدة حلقات عمل واجتماعات نظمها الأونكتاد من أجل بناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار. وتشمل الأمثلة على ذلك: حلقة دراسية عُقدت في جنيف، بسويسرا، بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المراعي للبيئة، ودورة تدريبية مخصصة في أديس أبابا بشأن تشجيع الاستثمار لأربعين من الدبلوماسيين الأثيوبيين المبتدئين، وحلقة عمل إقليمية عُقدت في جنوب أفريقيا بشأن اغتنام الفرص الاستثمارية المنخفضة انبعاثات الكربون في القارة الأفريقية.

٧٢- وفيما يتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في جمع البيانات وإعداد التقارير. وقدم دورات تدريبية بشأن الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية ومنهجيات الاستقصاء (المسح) إلى ميانمار، وقدم مساعدة تقنية مخصصة في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنشطة الشركات عبر الوطنية، وتشجيع الاستثمار. كما قدم الأونكتاد مساعدة مباشرة إلى دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ورابطة بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن إعداد تقاريرها الاستثمارية في عام ٢٠١٣.

(١٥) هذه البلدان هي بنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسيراليون، وليسوتو، وموزامبيق.

وتُوجت المساعدة المقدَّمة إلى الكوميسا بالأخذ بأنظمة بشأن إعداد التقارير لتحسين التنسيق والدقة فيما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات الإحصائية. وفي حالة ميانمار، اعتمدت الحكومة توصيات الأونكتاد وقامت، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بإدراج منهجية تحليل التكاليف والعوائد في عملية تناول طلبات المستثمرين وفي إجراءاتها الداخلية.

٧٣- وقدم الأونكتاد خدمات استشارية وأعد دراسة بشأن تصورات المستثمرين الأجانب عن رواندا. وقُدمت توصيات هذه الدراسة إلى مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الوزراء الرواندي.

٧٤- وتهدف أدلة الاستثمار التي يعدها الأونكتاد إلى زيادة الوعي لدى مجتمع الاستثمار الدولي بالفرص والأوضاع الاستثمارية السائدة في البلدان المستفيدة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بدأ الأونكتاد في تحديث الأدلة الخاصة بأوغندا وبوتان ونيبال، وأتم إعداد دليل بوركينا فاسو. ويجري الآن إعداد أدلة استثمارية على الإنترنت (iGuides)؛ وكانت بوروندي وجيبوتي ورواندا هي من أوائل المستفيدين من هذه المبادرة.

إدارة الديون والقدرة على تحمّل الديون

٧٥- قدم الأونكتاد مساعدة تقنية في مجال إدارة الديون من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي دمفاس: (DMFAS) منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين. وهذا يشمل تطوير وتركيب وصيانة برمجية متخصصة مُصمَّمة لتلبية الاحتياجات التشغيلية والإحصائية والتحليلية لمديري الديون في البلدان النامية. ويقدم الأونكتاد أيضاً التدريب والخدمات الاستشارية فيما يتعلق بالمسائل التقنية والمؤسسية لإدارة الديون، وبناء القدرات فيما يتعلق بالتحقق من بيانات الديون وبشأن الإحصاءات والتحليل الأساسي للديون.

٧٦- وتُستخدم برمجية دمفاس من جانب ٢٨ مؤسسة (هي بصورة رئيسية المصارف المركزية و/أو وزارات المالية) في ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً من أجل إدارة الدين العام[١٦].

٧٧- وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدَّم إلى الجمعية العامة بشأن القدرة على تحمّل الدَيْن الخارجي والتنمية (A/68/203)، يتناول الأونكتاد التحديات التحليلية والسياساتية التي تواجه واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً. ويقدم التقرير تحليلاً مفصلاً عن الاتجاهات الحالية والقضايا السياساتية، فضلاً عن تقديم توصيات بشأن السياسات لمواصلة تعزيز القدرة على تحمّل الدين في أقل البلدان نمواً.

٧٨- وفي عام ٢٠١٣، نسّق الأونكتاد لعقد حلقة عمل إقليمية عرضت الأسس النظرية لإدارة الأصول والخصوم السيادية على خبراء كبار في مجال الديون، وبحثت التنفيذ العملي

(١٦) أنغولا، وإثيوبيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، والسودان، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، ومدغشقر، وموريتانيا، وزامبيا، وهايتي، واليمن.

لهذا النهج في جنوب أفريقيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو توضيح أن هذا النهج يمكن أن يُكمِل بشكل فعال إدارة الدَيْن العام من حيث رصد المخاطر والحد من أوجه الضعف المرتبطة بالديون. وحضر حلقة العمل مشاركون من البلدان الثلاثة المستهدفة بالمشروع – زامبيا وأوغندا وإثيوبيا – جنباً إلى جنب مع ١٣ بلداً أفريقياً آخراً.

٧٩- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) دعماً مباشراً إلى ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً، إما عن طريق مشاريع المساعدة التقنية أو عن طريق التنسيق مع الشركاء في إطار مرفق إدارة الديون. وأدى ذلك إلى تحسن تسجيل الديون والتحقّق من بيانات الديون وتعزيز القدرة على إنتاج نشرات وطنية بشأن إحصاءات الديون. وفي الوقت الحالي، تقوم نسبة ٩٥ في المائة من أقل البلدان نمواً المستفيدة من نظام إدارة الديون والتحليل المالي بتقديم تقارير إلى نظام الإبلاغ من المدينين للبنك الدولي امتثالاً للمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

٨- الحكم الرشيد على جميع المستويات

٨٠- إن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون تساعد في بناء القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً وزيادة جاذبيتها كمقصد للاستثمار الأجنبي وإنشاء المشاريع.

٨١- ونظام الحكومة الإلكترونية الذي استحدثه الأونكتاد يساعد البلدان على تبسيط القواعد والإجراءات اللازمة لإقامة مشروع. ويعمل هذا البرنامج في ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً[١٧]. ويسهم هذا النظام في زيادة الشفافية وزيادة القدرات المؤسسية، مما ييسر تنظيم المشاريع ويجعل أقل البلدان نمواً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي. وعلى سبيل المثال، فإن الوقت الذي يستغرقه تسجيل أي مشروع في توغو قد انخفض من ١٨ يوماً إلى يوم واحد فقط، وارتفع عدد المشاريع التي أُنشئت بنسبة ٥٢ في المائة.

٨٢- وكان برنامج الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية يعمل على جبهات مختلفة. وقدم البرنامج تعليقات على مشروع نموذج معاهدات الاستثمار الثنائية لأنغولا وبلدان اتفاق المحيط الهادئ المتعلق بتوثيق العلاقات الاقتصادية[١٨]، كما قدم مساعدةً مخصصة إلى جزر القمر بشأن القضايا المتصلة بأحكام محددة من معاهدات الاستثمار الثنائية وآثارها على التنمية المستدامة، ومساعدةً في صياغة قانون بشأن الاستثمار الأجنبي لبوتان، ومساعدةً بشأن استعراض قانون الاستثمار في رواندا. وأسهم الأونكتاد أيضاً في الفصل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية من *تقرير الاستثمار لعام ٢٠١٣ الصادر عن الكوميسا* (*COMESA Investment Report 2013*). وبغية تحسين القدرة التقنية لأقل البلدان نمواً على المشاركة

(١٧) إثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وجزر القمر، وغينيا – بيساو، ومالي، والنيجر، ورواندا.

(١٨) أطراف في اتفاق المحيط الهادئ المتعلق بتوثيق العلاقات الاقتصادية.

بفعالية في المفاوضات الدولية بشأن معاهدات الاستثمار وتنفيذها وفقاً لذلك، واصلت الأمانة تقديم مساعدة مخصصة إلى عدد من البلدان التي طلبت مساعدة. وشارك ممثلون من ٤٢ بلداً من أقل البلدان نمواً في الدورات التدريبية المعقودة خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

٨٣- وتمتد أنشطة الأونكتاد المضطلع بها في مجال بناء القدرات في أقل البلدان نمواً أيضاً إلى الملكية الفكرية من أجل التنمية. فالأونكتاد بصدد الانتهاء حالياً من إعداد تقرير استشاري عن الأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية من أجل نيبال، يركز على التفاعل بين الملكية الفكرية والتنوع الأحيائي (البيولوجي)، ونقل التكنولوجيا والأدوية. وأعد من أجل كمبوديا تقرير عن الأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية يتناول حقوق المؤلف والنمو والتعليم والثقافة.

٨٤- والأونكتاد هو أحد الشركاء الرئيسيين للمشروع الممـوَّل من الاتحاد الأوروبي والمتعلق بالإنتاج المحلي للأدوية والحصول على هذه الأدوية. ويهدف المشروع إلى ضمان الاتساق بين السياسات الصناعية والتجارية والصحية مع تكريس اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً. ويتمثل دور الأونكتاد في مساعدة البلدان عن طريق ما يلي:

(أ) تحليل السياسات التجارية والصناعية والصحية ذات الصلة التي تؤثر على القدرة المحلية على إنتاج المنتجات الطبية بغية تحقيق الاتساق بين السياسات من أجل تشجيع الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية؛

(ب) بناء القدرات على الصعيد الوطني لتعزيز تنسيق سياسات الإنتاج المحلي وسياسات الحصول على الأدوية تنسيقاً أفضل من خلال مجموعة من أنشطة بناء القدرات في أربعة بلدان، من بينها بلدان من أقل البلدان نمواً (إثيوبيا وبنغلاديش). وأتم الأونكتاد إعداد دليل عن سياسات بشأن الإنتاج المحلي للأدوية والحصول عليها.

٨٥- وقد استفادت ليسوتو وموزامبيق من التدريب في مجال الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS)، والصحة العامة والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية وذلك في حلقة عمل إقليمية للجنوب الأفريقي. وشارك أصحاب مصلحة من منطقة جنوب آسيا في دورات عن التفاعل بين إمكانية الحصول وتقاسم المنافع وقواعد الملكية الفكرية من أجل بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في أواخر عام ٢٠١٣ وأوائل عام ٢٠١٤، ضمت بنغلاديش بوتان ونيبال مع بلدان أخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، نُظمت دورة تدريبية وطنية من أجل كمبوديا بشأن التفاعل بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٨٦- وقدم الأونكتاد مساعدة تقنية وخدمات في مجال بناء القدرات وخدمات استشارية إلى أقل البلدان نمواً على الصعيدين الوطني والإقليمي بغية زيادة الوعي بالدور الذي يمكن أن تؤديه سياسة المنافسة وحماية المستهلك في تعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً، وتحسين اللوائح التنظيمية والمؤسسات التي تقوم بإدارة ورصد وإنفاذ قانون وسياسة المنافسة على الصعيد

الوطني ومواجهة الشواغل المتصلة بحماية المستهلك. وعلى سبيل المثال، قام الأونكتاد في عام ٢٠١٣، في إطار برنامج المنافسة الأفريقي، بتقديم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية والنقدية لغرب أفريقيا من أجل تنفيذ أنشطة بناء القدرات.

٨٧- وتمشياً مع أهمية التنسيق المؤسسي الفعال من أجل الحكم الرشيد، أجرى الأونكتاد دراسة عن تحديات التنسيق المؤسسي في موزامبيق في مجالي التجارة والتنمية. وكان التقييم التحليلي والموجه نحو السياسات يتعلق بحجم ودرجة الازدواجية وكذلك تأثيرها على القدرة على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات.

ثانياً- الاستنتاجات والطريق إلى الأمام

٨٨- يعرض هذا التقرير مجموعة واسعة من الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وبما أن أداء أقل البلدان نمواً قد ظل ضعيفاً في الآونة الأخيرة، فإن الإجراءات الوطنية والعالمية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج تتطلب بذل جهود متضافرة من جانب أقل البلدان نمواً وزيادة الدعم المقدم من الأونكتاد ومن الشركاء الآخرين في التنمية. وينبغي أن تهدف هذه الجهود بصورة رئيسية إلى التصدّي للأسباب الجذرية للتخلف في أقل البلدان نمواً، ولا سيما بناء القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصادات في أقل البلدان نمواً وتطوير السياسات الداخلية واللوائح التنظيمية وهياكل الدعم اللازمة لظهور مؤسسات أعمال دينامية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وهذه هي المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اهتماماً خاصاً في سياق خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٥، وفي سياق التقدم المستمر في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

٨٩- ووفقاً *لتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣*، فإن أحد أكبر التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً يتمثل في استحداث عدد كاف من فرص العمل اللائقة للقوى العاملة المتنامية بها. ويبيّن التقرير أنه من المتوقع أن يزيد السكان الذين هم في سن العمل كمجموعة بمقدار ١٦ مليون شخص سنوياً. وبحلول نهاية العقد الحالي، ستزيد القوى العاملة في أقل البلدان نمواً بمقدار ١٠٩ ملايين شخص، مما يشير إلى عدد الوظائف اللائقة التي يتعين أن تستحدثها أقل البلدان نمواً خلال هذا العقد. وفي ضوء التحديات الديمغرافية، يتعين على أقل البلدان نمواً أن تبذل جهوداً كبيرة لاستحداث أعداد كافية من فرص العمل وتوفير فرص العمل اللائق لسكانها من الشباب. وكما ورد في التقرير، فإن النمو الاقتصادي الذي لا يخلق فرص عمل لائقة بأعداد كافية هو نمو غير مستدام، كما أن خلق فرص عمل دون تنمية القدرات الإنتاجية هو أمر غير مستدام بنفس القدر.